الإسناد لأنه يشمل أسلوبي الإنشاء والخبر، شرح قيمة هذا الحدّ من حيث إنه يفصل الفعل من شبهة بعض الأسماء أو الحروف، يقول:

«فهذا حدّ مشتمل على ثلاثة أنواع من الاحتراز:

- أوّلها احتراز من الاسم الذي يخبر عنه نحو زيد وعمر» [1] وهذا واضح وليس فيه كبير إشكال.

- الثاني: وهو الطريف، وبسببه اخترنا هذا الشاهد.

يقول فيه: «احتراز من الاسم الذي يكون مسندا إلى غيره البتّة نحو متى وإذا وما شاكلهما لأجل أن الفعل يكون مقدما على ما يسند إليه كما ذكر في قوله: خرج عبد الله [وكذلك قوله كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده] [2]». وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء كانت مرتبتها بعده، وبيّن أن التقدّم الذي يعنيه هو التقدم الذي يقتضيه الأصل النظري لا عوارض اللّفظ. يقول: «وإذا كان الفعل مقدّما على ما يسند إليه البتة [في الحكم لا في اللّفظ] لم تدخل عليه الأسماء التي تكون مستندة إلى غيرها» [3].

الاحتراز الثالث: ويقول فيه:

«احتراز من الحرف لأنّه لا يكون مسندا ولا يسند إليه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد إن، أو عمرو إلى، لم يكن كلاما.

وإذا كان الفعل خبرا ومحتملا لأن يسند إلى غيره ولم يدخل عليه الحرف فهذا حدّ للفعل لأنّه مطّرد ومنعكس. ألا ترى أنّك لو قلت: كل لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدما عليه ولم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل. وكلّ ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل كنت مصيبا. وهذا عين الطرد والعكس» [4].

---

1 المصدر نفسه ص 77.

2 المصدر نفسه ص 77.

3 المصدر نفسه ص 77.

4 المصدر نفسه ص 77.